Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (102) المجلد (1) كانون الاول 2024

حوادث و قضايا مملكة (الحجاز ونجد وملحقاتها) ومملكة اليمن في مناقشات مجلس النواب العراقي 1925- 1932م

ندى علي حسين محمد
أ.د. قحطان حميد كاظم
كلية التربية الأساسية/ جامعة ديالى

Abstract

The research sheds light on the most important issues and incidents witnessed by the Kingdom of (Hijaz, Najd and its dependencies) and the Kingdom of Yemen during the period 1925-1932 AD. The research focused on explaining the follow-ups of the Iraqi Parliament and its position on those incidents, especially border problems and the movement of tribes, the Hijazi-Najdi war and the Wahhabi attacks on Iraq, and British intervention in the Arab region.

The political relations between Iraq, Saudi Arabia and Yemen were, for the most part, unstable, and witnessed periods of friendly harmony and others dominated by disagreement and fighting. Most of these problems were the result of border demarcation, attacks by Wahhabi Najdi tribes on some areas of Iraq, and the movement of tribes between Iraq and the Kingdom of Hejaz and Najd. However, the researcher pointed out the success of the Iraqi and Hejazi Najdi governments in calming the intensity of these problems and dealing with them wisely and under the supervision of King Faisal I of Iraq, King of Hejaz and Sultan of Najd Ibn Saud, and culminated in the conclusion of bilateral treaties and the exchange of diplomatic representation. These relations enjoyed the support of the Iraqi Parliament, which sought to include the Kingdom of Yemen in these treaties and resolve the Saudi-Yemeni differences away from the method of threats and war.

In addition, Britain dealt with the incidents and issues of the Arab region according to its colonial interests, and did not make real efforts to contain those incidents and conflicts, especially between the Kingdom of Hejaz, the Sultanate of Nejd, and the Kingdom of Yemen, and left the final say in that to the military power of the two countries, which was present much more clearly than the diplomatic and peaceful power at that time.

Email:
Basichist5te@uodiyala.edu.iq
hum22hsh33@uodiyala.edu.iq

Published: 1- 12-2024

Keywords: مجلس النواب ، قضايا ، نجد ، الحجاز ، اليمن

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

يسلط البحث الضوء على أهم القضايا والحوادث التي شهدتها مملكة(الحجاز ونجد وملحقاتها) ومملكة اليمن في المدة 1925- 1932م ، وركز البحث على بيان متابعات مجلس النواب العراقي وموقفه من تلك الحوادث ، ولا سيّما مشكلات الحدود و تنقل العشائر ، والحرب الحجازية النجدية والهجمات الوهابية على العراق ، والتدخل البريطاني في المنطقة العربية .

اتصفت العلاقات السياسية بين العراق والسعودية واليمن ، في الأعم الأغلب ، بأنها كانت غير مستقرة ، وشهدت فترات من الوفاق الودي وأخرى سادها الخلاف والتقاتل ، وكانت معظم تلك المشكلات ناتجة عن ترسيم الحدود ، وهجمات القبائل النجدية الوهابية على بعض مناطق العراق ، وحركة العشائر بين العراق ومملكة الحجاز ونجد ، لكن أشرت الباحثة نجاح الحكومتين العراقية والحجازية النجدية في تهدئة حدة تلك المشكلات وعالجتها بحكمة وبإشراف من ملك العراق فيصل الأول وملك الحجاز وسلطان نجد ابن سعود وتوجت بعقد المعاهدات الثنائية ، و تبادل التمثيل الدبلوماسي ، وحظيت تلك العلاقات بمؤازرة مجلس النواب العراقي الذي سعى لضم مملكة اليمن لتلك المعاهدات وحل الخلافات السعودية اليمنية بعيدًا عن أسلوب التهديد والحرب .

فضلًا عن ذلك ، تعاملت بريطانيا مع حوادث المنطقة العربية وقضاياها وفق مصالحها الاستعمارية ، ولم تبذل جهود حقيقية لاحتواء تلك الحوادث والصراعات لاسيّما بين مملكة الحجاز وسلطنة نجد ومملكة اليمن ، وتركت القول الفصل في ذلك للقوة الحربية للبلدين ، التي كانت حاضرة بشكل أوضح بكثير من القوة الدبلوماسية والسلمية آنذاك .

المقدمة

يتناول البحث أهم القضايا والحوادث التي شهدتها مملكة(الحجاز ونجد وملحقاتها) ومملكة اليمن في المدة 1925- 1932م ، و تكمن أهمية البحث بانه يسلط الضوء على موقف مجلس النواب العراقي من حوادث السعودية واليمن وبعض مواقفهما الخارجية ، وعلاقتهما مع العراق في مرحلة تاريخية هامة في تاريخ العراق فضلاً عن المملكتين الشقيقتين، إذ انعكست الأوضاع الداخلية في كل من المملكة العربية السعودية واليمن على العلاقات مع العراق ، ولا سيّما بسبب قضايا ترسيم الحدود و تنقل العشائر بين مناطق الجزيرة العربية والعراق وأثر ذلك على القبائل والعشائر العراقية ، والحرب الحجازية النجدية والهجمات الوهابية على المدن والقرى العراقية ، والتدخل البريطاني في حل المشكلات بين العراق والسعودية ، والصراع السعودي اليمني وموقف العراق منه .

وزعت مادة البحث على خمسة محاور بيّن الأول منها : موقف المجلس النيابي العراقي من الحرب النجدية – الحجازية عام 1925م ، ودرس المحور الثاني : اتفاقية بحرة وموقف المجلس النيابي

العراقي منها عام 1925م ، وتطرق المحور الثالث إلى : مؤتمر جدة عام 1928م كما تناولته مناقشات مجلس النواب العراقي ، وأشار المحور الرابع إلى العلاقات العراقية – النجدية الحجازية في مناقشات مجلس النواب العراقي 1930– 1932م ، وأوجز المحور الخامس : موقف مجلس النواب العراقي من العلاقات بين اليمن ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها وجهوده في سبيل الوحدة العربية 1925– 1931م. اعتمد الباحثان على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي القائم على استعراض الأحداث ونقدها التي رافقت مناقشات مجلس النواب العراقي المتعلقة بقضايا المملكة العربية السعودية واليمن خلال مدة البحث .

استقى البحث معلوماته من مصادر متنوعة يأتي في مقدمتها وأهمها محاضر جلسات مجلس النواب العراقي إذ ألقت الضوء على ما جرى من مناقشات في مجلس النواب العراقي لقضايا المملكة العربية السعودية ومملكة اليمن، والايضاحات التي بينتها الحكومة العراقية لمجلس النواب إزاء الموقف العراقي الرسمي من تلك القضايا والتطورات ، فضلًا عن العديد من الرسائل والاطاريح الجامعية والكتب العربية والمعربة والبحوث وغيرها من المصادر ثبت تفاصيلها في قائمة المصادر .

أولاً: المجلس النيابي العراقي وموقفه من الحرب النجدية- الحجازية:

صدر في عام 1925م الدستور العراقي ، وجرى بموجبه تشكيل مجلس للأمة ضم مجلسين للنواب والأعيان ، وكانت أول أعمال مجلس النواب التي طرحها للمناقشة المسألة الحجازية ، إذ اجتمع المجلس النيابي في (5 أيلول 1925م) برئاسة رشيد عالي الكيلاني[1]، وفيه جرى الاحتجاج على أعمال الوهابيين بشدة ، والتوسط لدى أصحاب الشأن لإنهاء الحروب الحجازية ، وكان أول المتحدثين النائب أحمد داوود[2] عن لواء بغداد ، فقال: " **إن الحروب الحجازية – النجدية أثرت في قلوب المسلمين عامةً والعرب خاصةً تأثيرات شديدة ، وخاصةً كون الحرب جارية بين قومين من عنصر واحد ، ومنتسبين إلى دين واحد، لأجل مطامع شخصية لا غير ، ودوام هذه الحروب تؤثر على ركن مهم من أركان الدين الإسلامي ألا وهو الحج ، ونرى المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها متألمين من هذه الحالة التي خلفتها السلطة النجدية ، من ضرب قبة المصطفى (صلى الله عليه وسلم) بالمدافع النجدية، فهذا القبر المعظم لدى جميع المسلمين، والقبة التي يعظمها ثلاثمائة مليون من البشر تضرب بالمدافع، وهدمت روضة النبي ظلماً وعدواناً، وأن هذا العمل لعمل فظيع يؤلم قلب كل من ينتمي إلى الدين الإسلامي**"[3].

كذلك فقد تحدث النائب سعيد الحاج ثابت[4] عن الحرب الحجازية – النجدية ، فقال: " **كلكم تعلمون أعمال هذه الطاغية (طاغية نجد) في الأقطار العربية وما أتاه من المنكرات، وآخر سهم وجهه إلى قلب العالم الإسلامي أعماله الهمجية في الحجاز، وفي ذلك البلد الأمين الذي انبثق منه**

النور إلى العالم أجمع، وعلى الأخص هدمه مرقد عم الرسول حمزة بـن عبد المطلب ، وضربه قبة المصطفى (صلى الله عليه وسلم) تلك القبة التي يقدسها ثلاثمائة مليون من البشر...، ولا ينبغي للأمة العربية ، وخصوصاً العراقية أن تقعد عن أداء ما يجب عليها في هذا السبيل.. ، فأرجو من إخواني الكرام الموافقة على إعطاء برقيات احتجاجية إلى الحكومات الإسلامية عامةً، وإلى بعض دول الغرب العظمى استقباحاً لما أتاه هذا المغرور، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون"[5].

كما قام مجلس النواب العراقي بمهاجمة النجديين ، وسياستهم التوسعية منذ مؤتمر الكويت، حتى السيطرة على الحجاز، فقال وزير المالية صبيح نشأت[6]: ".. **بدأنا نتفاوض مع مندوبي ابن سعود**[7] **بشأن إشراك الأقطار الأخرى في الأمن ، غير أن مندوبيه رفضوا المفاوضة ، وتركوا الجلسة وقالوا لا نتذاكر إذا كان هناك اتفاق ثلاثي يعني (العراق والحجاز وشرقي الأردن) ، وزادوا باننا جئنا نتفاوض مع كل حكومة على حدة ، وبما أن مطالب حكومة شرقي الأردن كانت غير موافقة للروح، وحكومة الحجاز امتنعت من إرسال مندوب عنها ، فحفظاً لمنافع الحكومة والبلاد تذاكرنا ودخلنا في الموضوع غير أننا لم ننجح لأن المندوبين رفضوا إجراء المفاوضة ، ورجعنا من الكويت ونحن لم نعمل شيئاً ، وحدثت حوادث الحجاز المؤسفة ، وكانت الحكومة العراقية لا تتمكن من عمل شيء دون أن تعرض نفسها للخطر**"[8]. وبذلك فقد وقف المجلس النيابي العراقي إلى جانب مملكة الحجاز خلال الحرب التي خاضها ملك نجد ضد الأشراف في الحجاز ، ومن دون أدنى شك أن مرد ذلك عائد إلى تأثير الملك فيصل الأول، الذي ينتسب إلى الأسرة نفسها التي حكمت الحجاز وقتذاك، فضلاً عن أساليب القوة والبطش وتأييد سلطات نجد للحركة الوهابية المتشددة وضرب مدينة السهول وحصارها لأشهر عدة مما أوجد شعوب ناقمًا من آل سعود وسياستها لدى الرأي العام العراقي ومنه أعضاء مجلس النواب .

ثانياً: اتفاقية بحرة وموقف المجلس النيابي العراقي منها:

1- اتفاقية بحرة (1 تشرين الثاني 1925م): رأت بريطانيا كونها المسؤولة عن الأمن في المنطقة أن تنهي الخصومات وتضع حدود معقولة ، لمنع الغزوات وتنظيم انتقال العشائر العراقية والنجدية ، فشجعت العراق على بناء مخافر شرطة على طول الحدود العراقية – النجدية ، فقامت قيامة ابن سعود ، وعدّ ذلك العمل تهديداً له ، فهجمت بعض قواته على المشتغلين في إنشاء تلك المخافر[9]، ولتبرير الأمر، أرسلت بريطانيا إليه تقترح عليه عقد مؤتمر للنظر في أسباب الخلاف بين البلدين العراق ونجد، فوافق على عقد المؤتمر، وجرى الاتفاق على أن ينعقد المؤتمر في بحرة ؛ وذلك لأن ابن سعود كان ينزل في معسكره في منطقة الرغامة قبل استسلام جدة ودخوله إليها[10].

أرسلت الحكومة البريطانية السير جلبرت كلايتون Gilbert Clayton[11] لإجراء مفاوضات مع ابن سعود ، وكان كلايتون قد طلب من الحكومة العراقية أن تنتدب ممثلاً عنها ليكون متصلاً به على أن تكون مسؤولية العمل على كلايتون وحده ، أما من يرافقه فيكون خبيرًا ومتصلاً به لتقديم المعلومات اللازمة له عند الاقتضاء ، فتم انتداب توفيق السويدي[12]، وصل كلايتون ومرافقيه إلى أم القرون الواقعة في الوسط بين بحرة وجدة [13]، وفي (11 تشرين الأول 1925م) بدأت المفاوضات ، بين كلايتون والسلطان عبد العزيز بغياب المندوب العراقي[14]. وبعد ساعات من الاجتماع بين الطرفين طلب من المندوب العراقي الحضور ، إذ تحدث عن المشكلات التي تقع دائماً بين البلدين والمنازعات بين عشائرهما، والأضرار التي تحصل نتيجة ذلك، وتابع المندوب العراقي توفيق السويدي قائلاً : " **إن هذه المهمة وإن تكن قد عهد بها إلى الجنرال كلايتون بصفته ممثل الحكومة البريطانية ، ولكن الحكومة العراقية تنتدبني لأكون برفقته ، حتى أتمكن من إبداء رأيها، بصورة تطمئن جلالتكم في الخصومات القائمة، ولما شعرت بعدم اطمئنانه ، طمأنته بأن العراق لا يشبه بإدارته الحجاز ولا نجد ، حيث الأمر الفصل في هذه البلاد يعود للملك ، لأن العراق فيه حكومة نيابية يقوم أشخاص كثيرون بمهامها كالوزراء والزعماء، ومهمة الملك في العراق تنحصر في أن يترأس الدولة، ويشرف على أعمالها، ولكنه ليس هو الكل في الحكومة ...، ثم أخبرته أن العراق لا يشعر بضغينة وعداوة لشخصه أو لبلاده ، بل يعتبر ما حدث أمراً يخص العائلتين: الهاشمية والسعودية، وليس للعراق علاقة به سوى الشعور بضرورة انتهائه بما يصون كرامة الفريقين** "[15].

وبعد مفاوضات شاقة، اتفق الطرفان على توقيع اتفاقية بحرة في (1 تشرين الثاني 1925م)، وتضمنت الاتفاقية اثنتي عشرة مادة، نصت **المادة الأولى:** " **تعترف كل من دولتي العراق ونجد أن الغزو من قبل العشائر القاطنة في أراضيها على أراضي الدولة الأخرى ، يعتبر اعتداء يستلزم عقاب مرتكبيه عقاباً صارمًا من قبل الحكومة التابعة لها**".

وأشارت المادة الثانية إلى تأليف محكمة خاصة بالاتفاق بين حكومتي العراق ونجد تلتئم من حين لآخر ، للنظر في تفاصيل أي تعد يقع وراء حدود كل من الدولتين، ولإحصاء الأضرار والخسائر وتعيين المسؤولين ، ومنعت المادة الثالثة عشائر إحدى الحكومتين اجتياز الحدود بقصد الرعي إلا بعد الحصول على رخصة من حكومتها وبعد موافقة الحكومة الأخرى مع العلم أنه لا حق لإحدى الحكومتين أن تمنع إعطاء الرخصة او الموافقة، إذا كان السبب في انتقال العشيرة المرعى، وتعهدت حكومتي البلدين في المادة الرابعة " **بأن تقفا بكل ما لديهما من الوسائل غير الطرد في سبيل انتقال كل عشيرة وفخذ من أحد البلدين إلى الآخر إلا إذا جرى ذلك الانتقال بمعرفة حكومتهم ورضاهم**" [16].

حققت اتفاقية بحرة أهداف القوى الموقعة عليها ، فقد حققت الاتفاقية للعراق إنجازاً مهماً تمثل في الموافقة على تأسيس المخافر بعد مدة من الزمن ، وإيقاف غارات (الوهابيين) المستمرة على الأراضي العراقية، ويقول توفيق السويدي عن تلك الاتفاقية: " **بدأت الحكومة العراقية بإنشاء (المخافر) وإكمالها، وقد عاد تأسيسها بفوائد جمة لم يقتصر أثرها على العراق فحسب، بل شمل الأمن الصحراوي النجدي أيضاً، لأن ما جهزت به من وسائل حديثة من لا سلكي وسيارات مسلحة وتدابير أخرى ، قد سهلت على الحكومتين مراقبة الصحراء بشكل أعم وأوسع سيطرة من ذي قبل، وهذا ما حدا بابن سعود إلى أن ينشيء ضمن حدوده نقاطاً ومخافر أخرى لما تحققه من فوائد ، وقد أتت هذه المخافر بفوائد أخرى أيضاً تنفيذاً لاتفاقية بحرة ، التي منعت الغزو واعتبرته جرماً يعاقب عليه الغزاة ، ولولا هذه الوسائل لما تسنى للعراقيين إيقاف الغزاة قبل وصولهم الهدف، أو تعقبهم بشدة وقسوة بعد وقوع الغزو واسترداد المنهوبات منهم وتوقيفهم مدة وجيزة**"[17]. كما حسنت الاتفاقية من العلاقات النجدية– العراقية ، مما دعا غلوب باشا (John Bajot Glubb)[18] للقول : " **وكانت اتفاقية بحرة تبشر بعهد جديد مـــن التعاون بين العراق ونجد** "[19].

2- **مناقشة المجلس النيابي العراقي لاتفاقية بحرة :** عرضت الاتفاقية علـى مجلس النواب العراقـي في (1 شباط 1926م) لمناقشتها وإقرارها ، فأوضح عبد المحسن السعدون[20] رئيـس مجلس الوزراء أن الهدف من الاتفاقية المحافظة على العشائر العراقية التي تخرج إلى البر فـي فصلي الشتاء والربيع، وقد رد عددُ من النواب على بنود الاتفاقية ، ومنهم النائب عن لواء بغداد ياسين الهاشمي[21]، إذ قال: ".. **إذا نظرنا إلى الشكل الذي عقدت بموجبه هذه الاتفاقية ، نرى اموراً عديدة خلالها تمس بنصوص المعاهدة، المنعقدة بيننا وبين بريطانيا العظمى، ومن ناحية أخرى نجد ان السيادة القومية قد مست للأسباب الآتية: إن عقد المعاهدة مـــن قبل السير جلبرت كلايتون على هذه الصيغة الواردة ، ليست موافقة لروح المادة 16 من المعاهدة المذكورة، وإن العبارة الواردة في صدر الاتفاقية تمس السيادة القومية العراقية حيث قيل فيها ما مؤداه (عقدت بين سلطان نجد عبد العزيز سعود وسير جلبرت كلايتن المفوض من حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، وكان من الضروري أن يقال المعاهدة المنعقدة بين سلطان نجد عبد العزيز بن سعود والسير جلبرت كلايتون المفوض من قبل الحكومة العراقية ، وإن وجود العبارة في شكلها الحاضر لا يتفق مع المعاهدة العراقية– البريطانية)**"[22].

سارعت الحكومة العراقية للدفاع عـن الاتفاقية ، فقال وزير العدلية ناجـي السويدي[23] : " **كلنا نعلم أن ابن سعود قبل أربع سـنوات هاجم العشـائر العراقية وضربها، وبالطبع كانت الحكومة العراقية فـي بدء تشكيلها فلم يكن في وسعها، مهاجمته وتعقيبه وبالنظر إلـى الوضعية السياسية ، حصل الاتفاق بين الحليفة والعراق على توحيد المساعي لإنهاء هـذه المهاجمات التي وقعت...، غير أن بعد**

توسط (دار الاعتماد البريطاني) بالأمر أبلغت الحكومة العراقية بأن سلطان نجد وافق على عقد معاهدة فـي المحمرة ، وجاءت هذه المعاهدة ونالت تصديق سيدنا صاحب الجلالة الملك، غير أن حصلت اعتراضات جديدة لأن موادها كانت تشمل عشائر نجد وأمور المنهوبات وغيرها المدرجة هنا "[24]. وهذا يؤكد الدور البريطاني الواضح فـي تقريب وجهات النظر بين سلطان نجد وملك العراق خدمته للمصالح البريطانية ومنها تحقيق التوازن بين أسرتي آل سعود وآل الشريف حسين .

وبعد مدة وجيزة من الزمن تجاوزت القوات النجدية حدود العراق ، فسارع النائب عـن الموصل سعيد الحاج ثابت إلى توجيه استفسار للحكومة عـن طبيعة الإجراءات المتخذة لمواجهة الاعتداءات النجدية المخالفة لمضمون اتفاقية بحرة ، فكان جواب الحكومة على لسان وزير الداخلية حكمت سليمان[25] ، الذي بيّن : " **أن الحكومة العراقية احتجت لدى سلطان نجد على ذلك التصرف** " [26].

ثالثاً : مؤتمر جدة عام 1928م في مناقشات مجلس النواب العراقي:

هدأت الأوضاع على الحدود بين نجد والعراق، بعد توقف غارات (الوهابيين) على الأراضي العراقية، لكن تلك العلاقات ما لبثت أن تَرَدت في عام ١٩٢٧م، عندما بدأت غارات (الاخوان الوهابيون) على الحدود العراقية من جديد[27]، وقد تجمعت عدة عوامل أدت إلى تأزم العلاقات النجدية– العراقية، ومن أهمها:

1– تمرد (الإخوان الوهابيين) على ابن سعود حيث ثار قادتهم عليه بعد استيلاءه على الحجاز، وبعد توقيع معاهدة جدة عام١٩٢٧م مع بريطانيا ، فضلاً عن عدم حصول الوهابيين على الغنائم التي يحصلون عليها من تلك الغارات .

2– إنشاء الحكومة العراقية المخافر على حدودها الجنوبية من أجل ضبط الأمن ، وعدّت حكومة نجد ذلك خرقاً للمادة الثالثة من اتفاقية العقير لعام ١٩٢٢م[28].

3– كان وجود الملك علي في بغداد وبقاؤه ملازمًا على الدوام بالملك فيصل ومحرضاً إياه علـى الأخذ بالثأر من حين لآخر ، سبباً لظهور الأزمات بين العراق وابن سعود[29].

4– التحريض البريطاني(للإخوان الوهابيين) لشن الغارات لإجبار الملك فيصل والوفد العراقي في لندن على قبول بنود المعاهدة الجديدة بين بريطانيا والعراق (معاهدة عام 1927م) لتحل محل معاهدة عام ١٩٢٢م ، وقد جاءت هجمات (الإخوان الوهابيين) على مخفر البُصيّة[30] عندما تعثرت المفاوضات البريطانية العراقية في لندن[31].

5– رغبة ابن سعود في الضغط على الحكومة العراقية كي تعترف به ملكاً على الحجاز.

احتجت حكومة مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها لدى المندوب السامـي البريطانـي في بغداد ، على إنشاء مخفر البُصيّة ، وقد أكدت تلك الحكومة أن ذلك العمل خلاف ما نصت عليه المادة الثالثة من

اتفاقية العقير لعام١٩٢٢م، التي جاء فيها: " **عدم إقامة حصون أو أبنية ثابتة من قبل أي من الطرفين المتنافسين ضمن مساحة معينة من الحدود، أو في المنطقة المحايدة، بغية تسهيل الوصول إلى الآبار ومناطق الرعي وجعلها مرافق عامة للفريقين**"[32].

طالبت حكومة مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها بهدم المخفر وإزالته ، وعادت في شهر تشرين أول من العام نفسه فكررت الاحتجاج وألحت بطلب الهدم ، فردت الحكومة العراقية على ذلك الطلب ، وقالت : " **إن المخفر أقيم في داخل الحدود العراقية وعلى مسافة ٧٥ ميلاً من حدود نجد ، وإن المادة الثالثة من اتفاقية العقير لا تشمله**"[33] ، وفضلاً عن ذلك فإن حكومة العراق لا تعد البُصيّة قلعة عسكرية ، بل هي مخفر شرطة ، عدد أفراده عشرة رجال فقط . لكن ذلك لم يقنع حكومة الحجاز ونجد وملحقاتها، مما دفع العشائر النجدية لمهاجمة مخفر البُصيّة الذي كانت تعسكر فيه مجموعة من الشرطة، فضلاً عن العمال الذين يشتغلون في إنشاء الأبنية، فقتلوا جميع العمال ورجال الشرطة باستثناء شرطي واحد نجا بأعجوبة[34] ، متذرعين بحجة " **أن المخفر بني للكيد بالعرب أجمعين، وأن الواجب على كل عربي أن يعمل حتى الممات لإزالة تلك المخافر** " ، ونتيجة تكرر غارات (الإخوان الوهابيين) على الحدود العراقية طلبت الحكومة العراقية من بريطانيا أن تقوم بتأديب المعتدين على الحدود ، ودفع تعويضات لأهالي المقتولين ، لكن بريطانيا رفضت الطلب ، مما دفع لزيادة التوتر على الحدود النجدية–العراقية أكثر من ذي قبل ، فقررت بريطانيا عقد مؤتمر جديد في جدة في أيار ١٩٢٨م ، وقد مثل الجانب العراقي كلايتون ويرافقه مستشار وزارة الداخلية العراقية المستر كينهان كورنواليس[35] والميجر غلوب باشا[36].

انعقد مؤتمر جدة على مرحلتين : الأولى بدأت في المدة ما بين (8 – 20 أيار 1928م)، وحضر عن مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها الملك عبد العزيز ، بدأت المناقشات وقال الملك عبد العزيز إن محور الخلاف مخفر البُصيّة ، وبإزالته تنتهي المشكلة ، فرد كلايتون على الملك عبد العزيز ، بأن المخفر يبعد ٧٥ ميلا عن حدود نجد وأنه بذلك يخرج عن المعنى الوارد في المادة الثالثة من اتفاقية العقير، وأبلغ كلايتون الملك عبد العزيز أن العراق لن يتخلى عن مخافره في الصحراء، وطلب كلايتون وضع تفسير لتلك المادة، ينطوي على أحد أمرين : إما تحديد المسافة التي يباح في خارجها البناء ، وإما تعيين الأماكن التي لا يجوز إنشاء المخافر فيها، واستمرت المباحثات بين الفريقين عدة أيام، فشل خلالها الفريقان في الوصول إلى اتفاق فتقرر تأجيل المؤتمر إلى ما بعد انتهاء موسم الحج[37].

وخلال تلك المرحلة عقد مجلس النواب العراقي جلسة بتاريخ (19 أيار 1928م) إذ تمت تلاوة محضر الجلسة ، والتي جاء فيها : " **لم يطرأ تطور جديد على علاقات العراق مع الدول المجاورة له ، سوى ما وقع مؤخراً على الحدود العراقية – النجدية من الحوادث المؤسفة، التي اطلعتم عليها،**

لقد كان في الإمكان أن تحسم المشاكل بين الطرفان بالطرق السياسية والسلمية ، إلا انه لم يقع شيء من هذا القبيل ، بل قامت العشائر النجدية بشن الغارات على الحدود ، فاتخذت حكومتنا التدابير اللازمة لصد تلك الغارات ، وحماية رعاياها من الاعتداءات ، وقد بدأت حديثاً المفاوضات مع جلالة الملك ابن سعود لتمهيد حسم المشاكل بيننا وبين نجد ، وإننا نأمل أن تكلل هذه المفاوضات بالنجاح ، وأن يزول كل ما من شأنه الإخلال بعلاقات القطرين المجاورين "[38].

عاد المؤتمر للانعقاد في مرحلته الثانية في المدة الواقعة بين(٢ – ٩ آب ١٩٢٨م) ، مثل الجانب العراقي في تلك المرة ، الوزير توفيق السويدي ويرافقه بهاء الدين نوري[39] كخبير عسكري ، وأحمد حامد الصراف كسكرتير[40]. وحضره عن جانب مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها الملك عبد العزيز والوفد السياسي المرافق له ، وبدأت المباحثات بين الطرفين، وكان الخلاف منصبًا على فهم ما ورد في المادة الثالثة من اتفاقية العقير لعام ١٩٢٢م ، ففي حين رأى العراقيون أن المقصود بها هي المحلات القريبة جداً من الحدود ، بحيث تكون ضمن مسافة ميل أو ميلين كحد أعلى ، أما النجديون فكانوا يفسرون عبارة أطراف الحدود بصورة أوسع، حتى ولو كانت المسافة ما بين الحدود والنقاط التي أرادوا اتخاذها لأغراض عسكرية عدة كيلومترات قد تصل إلى ١٠٠كم[41]، ويقول توفيق السويدي: " **كلما حاولت أن أفهمهم (الجانب السعودي) عدم إمكان تفسير هذه العبارة بالشكل الذي يريدونه لم أوفق. فاضطررت إلى أن أكلفهم بالموافقة على تأليف هيئة تحكيم، إما من الأوروبيين أو من كبار الشرقيين سواء اكانوا مصريين او أتراكاً...، فرفضوا ذلك أيضاً** "[42]. وبعد أن فشل الوفد العراقي ، بالتعاون مع كلايتون ، بإقناع الملك عبد العزيز بالتنازل عن وجهة نظره في مسألة المخافر، أعلن في (9 آب ١٩٢٨م) فشل المفاوضات في مؤتمر جدة ، وتعددت أسباب فشل المؤتمر، ولعل أهم تلك الأسباب : إعلان وزير الدفاع العراقي نوري السعيد[43] عزم حكومته بناء المخافر على الحدود بين العراق ونجد ، وتمرد (الإخوان الوهابيين) وإصرارهم على عدم بناء المخافر؛ لأنها خطر على نجد، وبالتالي فإن مهاجمتها واجب ديني[44]، وإصرار الملك عبد العزيز على رفض إنشاء المخافر على الحدود ، لخوفه من أن يحصل قادة (الإخوان الوهابيين) المتمردين عليه، على التأييد من قبل سكان نجد ولا سيّما ان العلاقات بين ابن سعود (والإخوان الوهابيين) ازدادت توتراً ، وصارت مهمته في منعهم من مهاجمة المراكز العراقية في الصحراء أصعب، حتى أنه أصدر أوامره ببناء التحصينات على عدد من المراكز الحدودية[45]، فضلاً عن الدور الذي قام به هاري جون فلبي Hary st Jhon Fhilpy[46] إذ أقنع الملك عبد العزيز بأن المخافر أمرٌ مدبر من قبل بريطانيا، وهو ينفذ من قبل الحكومة العراقية، لتأمين أمن الصحراء وحماية أنابيب النفط والمصالح البريطانية ، وذلك الأمر أي المخافر قد يكون مهدداً لسلامة ابن سعود بعدّها نقاط استراتيجية ومراكز استخبارات مضرة[47].

وبذلك فشل مؤتمر جدة في تحقيق غايته ، مع تنوع الأسباب التـي دفعت لفشل المؤتمـر فالبعض أرجعها للجانب البريطاني وطرف ثاني للجانب العراقي ، وطرف ثالث للجانب النجدي، وقد قاد فشل المؤتمر إلى مساعي جديدة لاحقاً لحل الأزمة بين العراق والمملكة العربية السعودية.

توجه على أثرها إلى الحليف البريطاني أولاً فلم ينصره تلك المرة ، فتوجه بعدها إلى الحليف القوي ابن سعود وبعث إليه وفداً في عام ١٩٢٦م ، وصل إلى مكة المكرمة برئاسة محمد بن هادي النعيمي لمقابلة الملك عبد العزيز آل سعود ، وبعد أن قدم الوفد فروض الولاء والطاعة للملك، وطلب منه أن يقف مع الإدارة الإدريسية في صد العدوان الذي يهددها من قبل الإمام يحيى مقابل اعترافه بحمايته ولكن ابن سعود كان مشغولاً آنذاك بتثبيت حكمه في الحجاز فلم يستجب له [48] .

رابعاً: العلاقات العراقية- النجدية الحجازية في مناقشات مجلس النواب العراقي 1930- 1932م:

شهدت العلاقات العراقية مع مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها تحسنًا ملحوظًا فـي مطلع عام 1930م ، إذ أرسل الملك عبد العزيز وفداً سياسياً إلـى بغداد في (٢٨ كانون الثاني١٩٣٠م)، واجتمع الوفد مع الملك فيصل الأول ورئيس حكومته ناجي السويدي أذ أبلغهما ترحيب الملك عبد العزيز بالاجتماع بالملك فيصل ، واتفق الجانبان علـى الاجتماع على ظهر البارجة لوبن، بتاريخ (٢٢ شباط ١٩٣٠م)[49]، واشترط الملك عبد العزيز أن يقتصر اللقاء بينه وبين الملك فيصل على تصفية الجو والمودة والصداقة، وأن لا يكون بينهما حديث فـي موضوع الشؤون المعلقة بين العراق ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها[50].

من جهة أخرى ، بدأت المفاوضات بين العراق وبريطانيا في (2 نيسان1930م)، بهدف توقيع معاهدة بين الجانبين ، ارتكزت على أمرين أساسيين ، الأول : تعهد العراق بحفظ المواصلات البريطانية في أراضيه وحمايتها . والثاني: دخول العراق عصبة الأمم عام 1932م، وبالفعل جرى التوقيع على المعاهدة في (30 حزيران1930م)[51]، تضمنت إحدى عشرة مادة ، ثم ألحق بها خمس مواد قضائية وقّع عليها في آذار 1931م[52].

ولعل أهميّة تلك المعاهدة ترجع إلـى قبول العراق في عصبة الأمم ، وهذا يعني ضمان الاعتراف الدولي بالعراق ككيان سياسي مستقل عن بريطانيا ، لكن هذا الاعتراف ، ودخول العراق عصبة الأمم ، بقيا مشروطين بحسم مسألة حدود العراق مع جيرانه ، إذ إن أحد الشروط التي تطلبها الانضمام إلى العصبة ، أشار إلـى أن البلد الذي يرغب بالانضمام إلـى عصبة الأمم ينبغي أن تكون حدوده واضحة المعالم مع جيرانه ، وقد قبل العراق بذلك الشرط ، لأنه سينهي الانتداب البريطاني عليه[53].

ناقش المجلس النيابي العراقي المعاهدة ، ووجه بعض نوابه انتقاداً لاذعًا للحكومة العراقية ورئيسها عبد المحسن السعدون ، إذ لاقت تلك المعاهدة معارضـة قوية من مجلس النواب ، وكان من

النواب الذين عارضو المعاهدة النائب ياسين الهاشمي نائب لواء بغداد الذي طالب رئيس الوزراء بتوضيح القيود الواردة في نص المعاهدة ، إذ طلب ومعه النائبان صادق البصام وأحمد الداوود أن للمجلس الحق في قبول المعاهدة أو رفضها حتى بعد توقيعها من مجلس الوزراء، وكانوا يرون في المعاهدة أنها مضرة ومجحفة بحق العراق وأن الاستقلال الذي ينشده العراق لا يتوافق مع المعاهدة ، وسخروا من (سذاجته) لثقته بوعود بريطانيا ولاسيّما وعدها بإدخال العراق في عصبة الأمم مما دفع السعدون للدفاع عن سياسته إذ قال : " **إن التصريح البريطاني (14 ايلول 1929م) ، بقبول العراق في عصبة الأمم في عام 1932م ليس بقليل الأهمية، بل هو ذو أهمية عظيمة ، فبدخول العراق بعصبة الأمم تلغى جميع المعاهدات والاتفاقيات وتعقد اتفاقيات جديدة علـــى أساس استقلال العراق.، ، إن الأمة التـي تريد الاســتقلال أن تتهيأ له، ولا يكـون ذلك بالكلام والأقـوال الفارغــة ، فالاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية** "[54]. وصوت النواب بأغلبية (69) نائب من أصل (88) نائب.

اجتمع الملكان على ظهر البارجة في يومي (22–23 شباط 1930م) وذكر الملك فيصل عن اجتماعه مع الملك عبد العزيز، فقال : " **لو كان الخلاف خلافاً شخصياً بيني وبين ابن سعود ، وتلاقينا واحتربنا وقتل أحدنا الآخر، وانتهى الأمر ، أما أن نجر العرب لقتل العرب من أجل أنفسنا فهذا عيب والله ، بل إثم كبير ، نحن الملوك والأشراف أمناء على مصالح هذه البلاد العربية** "[55]. فرد عليه الملك عبد العزيز: " **أقسم بالله أن ليس في قلبي ذرة من البغض أو من الاحتقار لفيصل ، وما فيه لفيصل غير الحب والإكرام، والله وبالله ورب البيت ، جئت تابعاً قلبي إلى هذا الاجتماع، وإني أسأل الله أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خير العرب** "[56].

بدأت المفاوضات في (٢٢ شباط١٩٣٠م) بين مندوبي البلدين على المسائل التي جرى الاتفاق عليها في مؤتمر الكويت التمهيدي على جعلها محاور للبحث ، واستمرت المفاوضات حتى المساء دون نتيجة ملموسة ، وفي اليوم التالي استؤنفت المباحثات ، وانتهى الاجتماع بالاتفاق على عقد معاهدة حسن جوار بين العراق ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، وشملت على اعتراف كل حكومة بالحكومة الأخرى، وعلى تبادل التمثيل الدبلوماسي ، وقد نالت هذه المعاهدة موافقة جميع أعضاء مجلس النواب العراقي ومنهم النائب فاضـل السامرائي الذي طالب بالعمل الحثيث لدعوة البلدان العربية الأخرى للانضمام إلى المعاهدة[57]. ومن هنا يمكن القول إن مفاوضات عام 1930م ، مـع بريطانيا وإبرامها شجعت الطرفين العراقي ومملكة الحجاز على إبرام معاهدة صداقة وحسن الجوار ، دفعت بالعلاقات بين الطرفين إلى المزيد من الاستقرار والتطور .

خامسًا : موقف مجلس النواب العراقي من العلاقات بين اليمن ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها وجهوده في سبيل الوحدة العربية 1925- 1931م

حصلت مفاوضات بين الجانبين النجدي واليمني ، واتفق الطرفان على عزل الأمير علي وعين عمه الحسن الإدريسي بديلاً عنه واتفقا على أن تُضم الحديدة والمناطق المحيطة بها إلى الإمام يحيى ويظل أمير عسير خاضعاً لسلطة الإمام في صنعاء ، أدرك الحسن الإدريسي أنه يعيش في حالة ضعف شديدة قد تسلبه سلطاته على المناطق التي يسيطر عليها ، ففي عام ١٩٢٥م حاصرت قوات الإمام يحيي مدينتي صبيا وجيزان ، أعاد الإدريسي إرسال وفد آخر إلى سلطان نجد ، وكانت المراسلات بينهما بين أخذ ورد ، حينها أسرع الحسن الادريسي إلى الإمام يحيي للتفاوض وعرض عليه احتفاظ الإدارة الإدريسية بسياستها الداخلية إلى جانب اعترافها بسيادة احمد طربين الإمام يحيي عليها لكن تلك المفاوضات فشلت ، وعاد الإدريسي إلى ابن سعود يفاوضه ، بعد رفض الإمام يحيي لعرضه .

وفي عام ١٩٢٦م ، جرى توقيع اتفاقية بين الإدريسي وابن سعود أعلنت فيها حماية مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها على عسير ، وسميت تلك الاتفاقية (باتفاقية مكة) والتي شكلت عدواناً من مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها على الحدود اليمنية وجاءت متضمنة لما ورد في الاتفاقية القديمة التي عقدت بين الملك ابن سعود والأمير محمد الإدريسي[58] ، إذ رسمت بموجبها الحدود بين البلدين، وسيطرة مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها على الأراضي اليمنية في عسير وقد تكفل فيها ابن سعود بحماية الإمارة الإدريسية في أي مفاوضات أو معاهدات أو منح أي امتياز أو التنازل عن أي قطعة من أرض عسير لأي حكومة أجنبية إلا بموافقة ابن سعود على أن يعترف سلطان نجد وملحقاتها بالإدريسي حاكماً على عسير طيلة حياته ، ويؤول الحكم إلى ورثته من بعد وفاته[59].

أضحت أراضي إمارة عسير التي عدّها الإمام يحيى أرضاً يمنية تحت سيطرة ابن سعود ، فكانت تلك الخطوة إحدى الأسباب التي أدت فيما بعد إلى الأعمال الحربية المباشرة بين الإمام يحيى وابن سعود على منطقتي عسير ونجران بين عامي ١٩٢٧– ١٩٢٨م ، حاول مندوبي الإمام يحيى والملك عبد العزيز حل مسألة عسير عن طريق المفاوضات، إذ طالب الجانب اليمني باستعادة الأراضي الواقعة تحت وصاية آل سعود في عسير ، في الوقت الذي عدّ فيه النجديون أجزاء واسعة من أراضي عسير خاضعة لهم، لذلك ضغط النجديون على استعادة الأدارسة لتهامة اليمن[60].

سعى زعماء العراق وقادته ، على المطالبة بتحقيق الوحدة العربية ، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى لجمع شتات العرب، وتوحيد كلماتهم ، متخذين من روابط اللغة والدين والمصالح المشتركة ، ما يسوغ ذلك المسعى ويبرره[61] ، ومن هنا سعت حكومة مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها بتاريخ (٦ آذار ١٩٣٠م) إلى إرسال وفد إلى بغداد للتفاوض مع الحكومة العراقية حول أسس معاهدة الصداقة وحسن الجوار ، فدارت مباحثات جرى فيها الاتفاق على الصيغة المطلوبة لتلك المعاهدة ووقع عليها الطرفان بالحروف الأولى[62] ، غادر الوفد السعودي بغداد في (9 آذار ١٩٣٠م) يحمل معه رسالة من

الملك فيصل إلى ملك عبد العزيز . وفي (٢٢ آذار ١٩٣٠م) أرسل الملك عبد العزيز وفدا محملاً بالهدايا للملك فيصل ، رغبة منه في إقامة علاقات ودية معه[63] ، وفي تلك المدة استقالت حكومة ناجي السويدي ، وحلت حكومة نوري السعيد خلفا لها ، ونظرًا لانشغال الحكومة الجديدة بالتفاوض مع بريطانيا حول معاهدة الاستقلال عام ١٩٣٠م ، أجلت مسألة البحث في معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين العراق والسعودية إلى حين الانتهاء من المفاوضات مع بريطانيا[64]، فبعد أن وقع العراق مع بريطانيا معاهدة عام ١٩٣٠م ، التي حصل بموجبها على الاستقلال ، أرسل الملك فيصل في (١٧ شباط ١٩٣١م) إلى الملك عبد العزيز يخبره أنه بصدد إرسال وفد عراقي برئاسة نوري السعيد من أجل توقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار وبروتوكول التحكيم، ومعاهدة تسليم المجرمين[65].

تشكيل الوفد العراقي برئاسة رئيس الوزراء نوري السعيد ، وعضوية كلاً من رئيس أركان الجيش طه الهاشمي[66]، ومدير الأمور الخارجية موفق الألوسي ، للاتصال بالبلدان العربية لتحقيق غرض الوحدة ، فتوجه الوفد بتاريخ (25 آذار 1931م)، ليزور ممالك اليمن والأردن والحجاز ونجد وملحقاتها ، بهدف تقوية الألفة العربية ، وتوثيق الرابطة القومية ، وتنظيم العلاقات الدبلوماسية ، وتوحيد للسياسة القومية بالمبادئ الأدبية والمعاهدات السياسية والاقتصادية لمشروع الحلف العربي ، وتعزيز للصداقة العربية بالمشاورات الدبلوماسية بالتفاهم والتضامن السياسي للوحدة العربية[67]، حمل الوفد رسائل إلى كل من عبد العزيز آل سعود والإمام يحيى والأمير عبد الله ، أبدى فيها رغبته بتقوية أواصر الأخوة والتوصل إلى تفاهم في جميع الامور التي تهم الأطراف كافة، وتلقى أجوبة بالاستحسان، والتأييد في سبيل الحلف العربي[68].

وصل الوفد إلى اليمن، والتقى بالإمام يحيى في (29 نيسان1931م)، وأتم الوفد مهمته القومية، إذ بذلوا جهوداً مضنية في إقناع الإمام بالانضمام إلى الحلف ، وكان على رأس الوفد طه الهاشمي الذي كانت تربطه علاقة قديمة بالإمام يحيى ، وأقنعه بأهمية توقيع معاهدة الأخوة مع العراق ، والانضمام إلى الحلف العربي ، ووضعه بين خيارين ، الأول : أن يوفد من يعتمد عليه إلى العراق ليتوثق من تقدم تلك المملكة الفتية ، والثاني: وإما أن يثق بصحة وفادته فيقبل معاهدة الأخوة المعروضة عليه ، وبعد العرضين الذين قدمهما الهاشمي للإمام يحيى، أمر الأخير بقبول المعاهدة مباشرة وقد نصت المعاهدة الرغبة في تأسيس علاقات صداقة وتعاون بين مملكتي اليمن والعراق ، ونصت المعاهدة على اعتراف الطرفين ببعضهما ، وأن يسود السلم والصداقة الوطيدة بين المملكتين العراقية واليمنية[69] وتأتي أهمية تلك المعاهدة كونها أول معاهدة عقدها الإمام يحيى مع دولة عربية ، وأن سبب تقاربه مع العراق أنه كان على عرش العراق ملك هاشمي ، وكان الإمام يعتز كثيراً بأنه من نسل الرسول الكريم صلى الله عليه وآله وسلم ، وأما سبب قصر مواد تلك المعاهدة ، والتي اقتصرت على ثلاثة بنود فيرجع إلى طبيعة

الإمام يحيى الحذرة ، وموقفه العام بالنسبة للعالم الخارجي[70] ، ويبدو لنا أن علاقته مع مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها كانت قد شهدت توتراً كبيرًا، وصل إلى مرحلة اندلاع اشتباكات معها على الحدود ، تمكن الوفد العراقي في عقد الحلف العربي مع اليمن والحجاز ونجد ، وكان انضمام تلك البلدان بصيغة معاهدات أخوة وصداقة وتعاون وحسن جوار خطوة مهمة نحو تحسين العلاقات العربية – العربية آنذاك .

وبموجب تلك المعاهدة يتم تشكيل لجنة دائمة للحدود مهمتها : تسهيل تنفيذ أحكام المعاهدة، ويحدد مكان اجتماع اللجنة والتعهد بتنفيذ الأحكام الصادرة من المحكمة التي ستؤلف وفقا للمادة الثانية من معاهدة بحرة[71]، كذلك نصت أيضًا على الرغبة في الدخول بمفاوضات اقتصادية ، وعلى حل الخلافات عن طريق بروتوكول التحكيم، وأن يعمل بتلك المعاهدة من لحظة تبادل النسخ المكتوبة باللغة العربية ، وجاء بروتوكول التحكيم في عشر مواد ، والغرض منه حل الأمور المختلف عليها. بدأت مواده بكيفية اختيار المحكمين وتحديد عددهم وآلية التحكيم ومكانه ، وعلى الطرفين تقديم التسهيلات للمحكمين وقبول التحكيم بالأكثرية ، وكذلك تعهد الطرفين بدفع رواتب المحكمين ونفقاتهم، أما معاهدة تسليم المجرمين فقد تألفت من ثمانية مواد مفادها تحديد نوع الجرم الذي يسلم فاعله ، ومكان تسليمه وإجراءاته ، ومدة المعاهدة ثلاث سنوات ، وتجدد تلقائيًا ما لم يتقدم أحد الطرفين بإلغائها قبل انتهاء المدة بثلاثة أشهر [72].

وفي(7 نيسان ١٩٣١م) جرى الاتفاق والتوقيع على اتفاقية مكة بين العراق ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها ، وعلى بروتوكول التحكيم ، وعلى معاهدة تسليم المجرمين ، كما تم التفاهم بين الحكومتين على الدخول في مفاوضات من أجل أوقاف الحرمين الشريفين في العراق ، ولعقد اتفاقيات تتعلق بجوازات السفر بين المملكتين ، وبالرسوم الكمركية على منتوجات البلدين ، وبالتعاون لما فيه مصلحة المملكتين من الوجهة العلمية والفنية[73] ، وقد جاءت معاهدة الصداقة وحسن الجوار في ست عشرة مادة ، تضمنت قيام سلام دائم وصداقة بين البلدين ، والتعهد بحل الخلافات سلمًا ، وأن يكون بينهما تبادل التمثيل الدبلوماسي والتعهد بحفظ الأمن ، ومنع العدوان بكل الوسائل، والإبلاغ عن الاعتداءات ، ومعاقبة المعتدين والقيام بمنع تجاوزات الحدود والسماح لعشائر الطرفين بتجاوز الحدود لقصد الرعي ، واستعمال رعايا الفريقين الأعمال العسكرية ، وأوكلت مهمة تطبيق الأنظمة بأكبر موظف إداري أو من ينوب عنه .

وقد نظر البعض إلى المساعي التي بذلها الملك فيصل عندما أرسل الوفد العراقي برئاسة نوري السعيد في عام ١٩٣١م إلى كل من الملك عبد العزيز والإمام يحيى والأمير عبدالله ، من أجل إبرام معاهدة صادقة وحسن جوار مع كل منهم باعتبارها نواة للاتحاد العربي ، الذي سعى الملك فيصل

لتحقيقه . وهذا ما يؤكده الأمير شكيب أرسلان عن طريق حديثه عن المشاورات التي جرت بينه وبين الملك فيصل وإحسان الجابري ، إذ جرى الاتفاق بينهم على أن الشرط الأول لتحقيق طموح الملك فيصل في الاتحاد العربي هو زوال الخلاف بين الأسرتين الهاشمية والسعودية[74].

وتنفيذاً لما اتفق عليه في تلك المشاورات أرسل الملك فيصل رئيس وزراء نوري السعيد إلى مكة لبحث مشروع الاتحاد مع الملك عبد العزيز الذي أبدى تأييده لذلك المشروع ، ولكن بعض الصحف العراقية هاجمت ذلك المشروع معتبرة إياه بدسيسة بريطانيا والهدف منه القضاء على استقلال الملك عبد العزيز ، وهذا غير صحيح والدليل على ذلك ما قاله شكيب أرسلان: " **إن هذا الأمر الذي كنا في صدده لم يكن فيه شيء من دسائس إنكلترة ، ولا كانت إنكلترة من الدول التي ترغب فيه، وإنما هو مشروع قررناه مع الملك فيصل ، وجعلناه مبدأ للوحدة العربية مباشرين العمل فيه على سبيل التجربة** "[75].

ووجه نواب مجلس النواب العراقي اللوم للجامعة العربية واعتبروها مقصرة في أداء واجباتها ، وأكد النائب نجيب الراوي نائب لواء الدليم أنه " **كان للعراق اليد الطولى في تأسيسها وأن العراق وضع نواتها وعقد العديد من اتفاقيات حسن الجوار مع البلدان العربية** " ، كذلك أكد النائب سعد صالح نائب الديوانية على " **أهمية ميثاق الأمم المتحدة التي ترمي إلى حل النزاعات بين الدول** "[76].

ولكن الملك عبد العزيز عندما وصلته أنباء ما نشر في الصحف العراقية أن مهمة نوري السعيد بدسيسة بريطانية الهدف منها القضاء على استقلال الملك عبد العزيز، اقتصر في مفاوضاته مع نوري السعيد على المسائل المتعلقة بحسن الجوار والصداقة بين البلدين[77].

وعلى أي حال ، لقد نظمت اتفاقية مكة عام ١٩٣١م معاهدة الصداقة وحسن الجوار وبروتوكول التحكيم ، واتفاقية تسليم المجرمين العلاقات بين العراق والسعودية على أسس اتفاقية ، و كانت تلك الجهود سببًا في التحسن المستمر في العلاقات السعودية العراقية بُعَيدَ استقلال العراق وتأسيس المملكة العربية السعودية عام 1932م.

الخاتمة

اتسمت العلاقات السياسية بين العراق والسعودية واليمن بأنها كانت متأرجحة اذ مرت بمراحل من الود والتآخي وأخرى سادها الشقاق والتناحر ، وانعكس ذلك على طبيعة العلاقات بين العراق من جهة والسعودية واليمن من جهة أخرى، والتي سعى العراق جاهدًا لتحسينها بالاتجاه الذي يخدم مصالح الدول المعنية كافة .

على الرغم من الحوادث الكثيرة بين العراق ومملكة الحجاز ونجد بسبب هجمات القبائل النجدية الوهابية على العراق ، ومشكلات ترسيم الحدود وتنقل العشائر وبناء المخافر الحدودية ، لكن الإدارة الحكيمة لملك العراق فيصل الأول وسلطان نجد والحجاز عبد العزيز ابن سعود احتوت تلك المشكلات ،

عن طريق المفاوضات وعقد الاتفاقيات المشتركة والتي توجت بعقد معاهدة حسن جوار بين العراق ومملكة الحجاز ونجد وملحقاتها، وشملت على اعتراف كل حكومة بالحكومة الأخرى، وعلى تبادل التمثيل الدبلوماسي ، وقد نالت تلك المعاهدة موافقة جميع أعضاء مجلس النواب العراقي كما طالب بعض النواب بالعمل الجاد لدعوة البلدان العربية الأخرى للانضمام إلى المعاهدة لاسيّما اليمن مما دفع بالعلاقات بين الدول الثلاثة إلى المزيد من الاستقرار والتطور .

كما شهدت العلاقات اليمنية مع سلطنة نجد ومملكة الحجاز توترات كبيرة قادت الى تنافس ثم صراع وقتال بين قوات الطرفين انتهت بتفوق قوات آل سعود واحتلالها لعسير واقتطاعها من مملكة اليمن، واقتنع الطرفان بأهمية التهدئة والسلام بينهما ، و توج ذلك بعقد معاهدة لحسن الجوار والسلام بين الطرفين ، وكان العراق من خلال سلطته التنفيذية ومجلس النواب ، جادًا بدعم الاستقرار في شبه الجزيرة العربية وضم الدول الثلاث في تحالف واحد قبيل استقلال العراق واعلان المملكة العربية السعودية عام 1932م.

كان لبريطانيا دورًا مهمًا في قضايا اليمن ومملكة الحجاز وسلطنة نجد وعلاقتهما مع العراق كونها الدولة المنتدبة وذات النفوذ الواسع والتأثير الكبير في المنطقة العربية ، وكانت بريطانيا تسير بسياستها تجاه البلدان الثلاثة في مدة البحث بما يحقق مصالحها الاستعمارية ويحافظ على هيمنتها السياسية والاقتصادية على البلدان العربية موضوعة البحث .

المراجع

[1]. رشيد عالي الكيلاني (1892– 1965م) : ولد في بغداد عام 1892م ، تخرج في كلية الحقوق ، وعمل محاميًا ، انتخب نائبًا عن لواء بغداد عام 1925م ، تولى وزارة العدلية في عام 1927م ، ألف أول وزارة له في عام 1933م ، أعلن وقوفه إلى جانب ألمانيا أثناء الحرب العالمية الثانية مما اضطر بريطانيا للتدخل وإسقاط حكومته في 1941/5/6م وغادر العراق نحو إيران ثم ألمانيا . ينظر : محمد عبد الفتاح اليافي ، العراق بين انقلابين ، دار المكشوف ، بيروت ، 1938م ، ص93 ؛ قيس جواد علي الغريري ، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية (1892– 1965) ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 2006م .

[2]. أحمد الشيخ داوود (1871 – 1948م) : من أعلام النهضة الفكرية في العراق ، درس العلوم النقلية والعقلية ، عين قائمقام لقضاء خانقين فمدرسًا عامًا في ولاية بغداد ، انتخب عضواً في المجلس التأسيسي عام 1924م ، عمل وزيراً للأوقاف (1927– 1928م) ، له العديد من المؤلفات ، منها الآيات البينات ، والمواهب الرحمانية والسهام الأحمدية في نحور الوهابية . ينظر: كامل سلمان الجبوري ، معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م ، منشورات دار الكتب العلمية ، ج1، بيروت ، 2002م ، ص143 ؛ نور هاشم الغزي ، أحمد الشيخ داوود ودوره السياسي في العراق (1871 – 1948) ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة ذي قار ، 2018م .

[3]. م. م. ن ، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة 1925م ، الجلسة الثالثة والعشرون ، 5 أيلول 1925م ، ص1.

[4]. سعيد الحاج ثابت (1883– 1941م): ولد في في الموصل ، أدخله والده إلى الكتاتيب والمدارس الدينية ، انتخب نائباً عن الموصل مرات عديدة ، ينظر: عدنان سامي نذير ، سعيد الحاج ثابت نشاطه الوطني والقومي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2000م ؛ مدونة الدكتور إبراهيم خليل العلاف ، سعيد الحاج ثابت ودوره الوطني والقومي والإسلامي 1883–1941م، الموقع الإلكتروني https: www.allafblogspot.com . تم زيارة الموقع بتاريخ (2024/9/5م).

[5]. م. م. ن ، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة 1926، المصدر السابق، ص2.

[6]. صبيح نشأت (1882– 1929م): سياسي عراقي وأول أمين للعاصمة في 1924/9/14م ، عمل وزيرًا للأشغال والمواصلات عام 1922م ، ووزير للأوقاف عام 1923م ، ووزير للدفاع عام 1925م ، ووزير للمالية عام 1925–1926 م ، للمزيد ينظر، سامي عبد الحسين ثجيل، صبيح نشأت ودوره السياسي في العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، 1999م .

[7] . عبد العزيز ال سعود (1876– 1953م) : مؤسس المملكة العربية السعودية الحديثة وأول ملوكها ، ولد في مدينة الرياض في منطقة نجد ، للمزيد ينظر : أحمد بن يحيى آل فائع، ضم الحجاز في عهد الملك عبد العزيز (1332–1344هـ/1914– 1925م) دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، 2007م ، ص193– 199.

[8]. م. م. ن ، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة 1926م ، الجلسة السادسة عشرة ، في 1 شباط 1926م ، ص405– 408 .

[9]. توفيق السويدي ، مذكراتي (نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية) ط2، دار الحكمة للطباعة، لندن ، ١٩٦٩م ، ص112.

[10]. أمين سعيد ، تاريخ الدولة السعودية ، دار الكاتب العربي ، مج٢، بيروت ، 1964م ، ص٢٤٢ .

[11]. جلبرت كلايتون(1875– 1929م): من رجال الجيش البريطاني ، خدم حكومته في السودان ومصر، وخلال الحرب العالمية الأولى عمل مدير عام استخبارات الحملة المصرية ، ثم عين مستشارا لشؤون البلاد العربية ، ثم عين سكرتيراً عامًا لحكومة فلسطين ، وفي عام ١٩٢٥م أوفدته حكومته لعقد معاهدة بحرة ، وفي أواخر عام ١٩٢٨م عين مندوبًا ساميًا في العراق. ينظر: أمين الريحاني ، تاريخ نجد الحديث، ط6، دار الجيل للطباعة ، بيروت ، 1988م ، ص ٤١٩ ؛ غلوب باشا ، مذكرات (حرب في الصحراء)، تر: عطية الظفيري، دار قرطاس للنشر والتوزيع ، الكويت ، 2001م ، ص٢٠٠ .

[12]. توفيق السويدي (1890– 1968م): دبلوماسي وسياسي عراقي ، تقلد العديد من المناصب السياسية ، منها : مستشاراً قانونيًا للحكومة العراقية للمدة 1921 – 1927م ، ورئيسًا للوزراء عام 1929م ، ثم رئيسًا للمجلس النيابي 1929– 1930م ، تولى منصب وزير الخارجية للمدة 1937– 1938م ، ثم في عام 1941م إثر سقوط حكومة رشيد عالي الكيلاني ، في عام1946م تولى منصب رئيس الوزراء مرة ثانية ، وفي عام1950م تولى هذا المنصب للمرة الثالثة ، ومع قيام الاتحاد الهاشمي أسندت له وزارة الخارجية في أيار1958م ، سجن بعد ثورة تموز1958م ، وأفرج عنه عام

1961م . ينظر: زاير نافع الفهد ، توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية (1945– 1958م)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة البصرة ، 1990م .

(13). توفيق السويدي ، المصدر السابق ، ص 117.

(14). أمين الريحاني ، تاريخ نجد.. ، ص٤١٩ .

(15). توفيق السويدي ، المصدر السابق ، ص118 .

(16). أمين ساعاتي ، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية (التسويات العادلة)، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ، 1991م ، ص121– 122.

(17). توفيق السويدي ، المصدر السابق ، ص124.

(18). جون غلوب باشا (1897– 1986م): ولد في مدينة برستون ، ويرجع في أصوله إلى إيرلندة ، اشترك في الحرب العالمية الأولى على الجبهة الفرنسية ، وبعد نهاية الحرب نقل للعمل في العراق، وفيها تعلم اللغة العربية واهتم بالثقافة العربية والتاريخ العربي، استقال من وظيفته في الجيش، وأصبح مفتشاً إداريًا لشؤون الصحراء في الحكومة العراقية الملكية ، قام بدور بارز في مقاومة غزوات القبائل النجدية ، وساهم في القضاء عليهم ، دعته حكومة شرق الأردن للخدمة بجيشها، حيث ساعد على تأسيسه، وعين رئيس أركان الجيش الأردني ، وبقي يقدم خدماته للجيش حتى عام 1956م عندما أنهى الملك حسين خدماته ، وعاد إلى بريطانيا ، توفي عام 1986م . ينظر: جون غلوب باشا ، المصدر السابق ؛ عبد الله كاظم عبد العوادي وعصام نجم الشاوي ، غلوب باشا ودوره في قمع حركة مايس عام 1941م في العراق ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط ، مج 1، العدد4 ، 2016م ، ص68– 71.

(19). غلوب باشا ، المصدر السابق ، ص٢٠١.

(20). عبد المحسن السعدون (1879– 1929م): ولد في الناصرية ، تلقى تعليمه في كلية خاصة بأبناء المشايخ في الأكاديمية العسكرية في استانبول ، ودخل بعدها المدرسة الحربية العالية ، كان مرافقاً للسلطان عبد الحميد، عاد إلى العراق عام 1921م ، وتولى عدد من المناصب منها الإدارية والوزارية ، نجح بتأليف الحكومة عام 1922م ، كما ألف وزارته الثانية 1925– 1926م ، وشكل وزارته الثالثة عام 1927م حتى استقالته عام 1929م ، وشكل وزارته الرابعة عام 1929م، ونتيجة الضغوط الشعبية والرسمية والبريطانية عليه أقدم على الانتحار في 13 تشرين الثاني 1929م . ينظر: لطفي جعفر فرج عبد الله ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1988م .

(21). ياسين الهاشمي(1884 – 1937م): ولد في بغداد وأتم دراسته فيها ، ثم قصد استانبول عام 1899م ، دخل المدرسة الحربية فيها وتخرج برتبة ملازم ثانٍ ، عاد إلى بغداد وخدم في الجيش العثماني السادس ، تولى عدد من المناصب الوزارية في العراق كوزارة المالية والمعارف ، كما كان نائباً في مجلس النواب العراقي ، ثم شغل منصب رئيس الوزراء مرتين ، استقال إثر انقلاب بكر صدقي عام 1936م ، وغادر بغداد إلى الشام فبيروت حتى وفاته عام 1937م ، و دفن في دمشق. ينظر: سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي 1922– 1936م ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2013م .

(22). م. م. ن ، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة 1926م ، الجلسة السادسة عشرة ، 1 شباط 1926م ، ص7.

[23]. ناجي السويدي (1882 – 1942م): ولد في منطقة الكرخ في بغداد ، أكمل دراسته العالية في مكتب الحقوق في استانبول ، وبعد قيام النظام الملكي تولى عدد من المناصب ، منها : وزارة العدلية في الأعوام 1921م ، و1923، و1925م، وزارة الداخلية 1922م ، و1929م، انتخب عضواً في مجلس النواب عن لواء بغداد لثلاث دورات متتالية ، عهد إليه بتأليف الوزارة في المدة1929– 1930م ، أسس حزب الأمة عام1924م ، هرب إلى إيران بعد أحداث حركة مايس 1941م ، فاعتقلته السلطات البريطانية ونفته إلى جنوب أفريقيا حيث توفي هناك عام 1942م . ينظر: سعيد شخير سوادي الهاشمي ، ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية (1921–1942م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة بغداد ، 1990م ؛ حسن لطيف كاظم الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ط2، شركة العارف للإعلام ، بيروت ، 2013م ، ص613– 614.

[24]. م. م. ن ، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة 1926م ، الجلسة السادسة عشرة ، 1 شباط 1926م ، ص7.

[25]. حكمت سليمان (1889– 1964م): ولد في بغداد ، وتخرج في مدارسها ، سافر إلى استانبول لدراسة الحقوق ، ثم دخل مدرسة المشاة، تخرج ضابط احتياط عام 1911م ، وفي عام 1925م انتخب نائباً عن لواء ديالى ، ثم عين وزيراً للمعارف ، ثم رئيسًا لمجلس النواب عام 1926م ، ثم تولى رئاسة الوزراء 1936– 1937م ، توفي في بغداد عام 1964م . للمزيد عنه ينظر : عكاب يوسف عليوي ، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1964م ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2005م .

[26]. م. م. ن ، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1926م ، الجلسة الثلاثون ، 5 نيسان 1926م ، ص6.

[27]. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط1، مطبعة العرفان للطباعة والنشر، ج٢، صيدا ، 1953م، ص158.

[28]. أدى غلوب باشا دورًا مهمًا في إقناع الحكومة العراقية لإنشاء المخافر على حدودها إذ قال : " وقد أوصيت بالحاج ببناء مخفر شرطة على آبار البصية " وأجيز المقترح في شباط ١٩٢٧م. ينظر: غلوب باشا ، المصدر السابق ، ص٢٣٥ .

[29]. توفيق السويدي ، المصدر السابق ، ص١٢٤– ١٢٥.

[30]. مخفر البُصيّة : يقع على بعد 30 ميل جنوب غرب أبي غار ، من توابع محافظة المثنى ، ويبعد 60 ميل جنوب الناصرية . ينظر : عبد العال وحيد عبود العيساوي ، الغزوات الوهابية على العراق في سنوات الانتداب البريطاني 1920–1932م (دراسة تاريخية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الكوفة ، 2008م ، ص62.

[31]. محمد جميل بيهم ، الانتدابات في سورية والعراق ، مطبعة العرفان ، صيدا ، ١٩٥١م ، ص٥٠.

[32]. صبري فالح الحمدي ، بيرسي كوكس (والسياسة البريطانية في الخليج العربي 1915–1923م)، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت، 2016م ، ص87 .

[33]. أمين سعيد ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٢٤٦ .

[34]. غلوب باشا ، المصدر السابق ، ص236– ٢٣٨ .

[35]. كينهان كورنواليس (1883– 1959م) : سياسي وسفير بريطاني ، شغل منصب مستشار وزارة الداخلية العراقية منذ تكوين أول وزارة عراقية عام 1921م ، وبقي في منصبه حتى عام 1935م . للمزيد عن سيرته ونشاطه السياسي ، ينظر: عدي محسن غافل الهاشمي ، كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام 1945م ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2000م ، ص65.

[36]. غلوب باشا ، المصدر السابق ، ص242– ٢٥٧ ؛ أمين سعيد ، المصدر السابق ، ج٢، ص٢٤٦.

[37]. غلوب باشا ، المصدر السابق ، ص259 – 260 .

[38]. م. م. ن ، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1927م ، الجلسة الأولى ، 19 أيار 1928م ، ص2 .

[39]. بهاء الدين نوري (1897–1960م): ولد في السليمانية ، ودرس في مدارسها ثم انتقل إلى بغداد وأكمل دراسته فيها ، سافر إلى استانبول ودخل المدرسة الحربية ، وتخرج فيها ملازم ثاني في الجيش العثماني ، عيّن وزيراً للشؤون الاجتماعية عام 1949م ، وانتخب نائباً عن السليمانية لدورات عديدة . ينظر : فهد امسلم زغير ، بهاء الدين نوري الشيرواني حياته ودوره العسكري والسياسي في العراق 1897– 1960م ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية ، مج1، العدد2، بغداد ، 2021م ، ص 358– 382 .

[40]. توفيق السويدي ، المصدر السابق ، ص١٢١.

[41]. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات..، ج٢ ، ص205 .

[42]. توفيق السويدي ، المصدر السابق ، ص123– ١٢٤ .

[43]. نوري السعيد (1888– 1958م): ولد في بغداد ، تولى مناصب عدة قبل توليه رئاسة الوزراء ، منها: رئيس أركان حرب ، وزارة الدفاع (ست مرات) ، كما تولى رئاسة الوزارة 14مرة في مدد متقطعة بين عامي 1930– 1958م ويعد من كبار الساسة في البلدان العربية يومذاك وله دور كبير في بناء مؤسسات الدولة العراقية الحديثة . ينظر: عبد الرزاق أحمد النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1932م ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1988م ؛ سعاد رؤوف شير محمد ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية 1932– 1945م ، مطبعة اليقظة العربية ، بغداد ، 1988م.

[44]. غلوب باشا ، المصدر السابق ، ص٢٩٠ .

[45]. هارولد ديكسون ، الكويت وجاراتها، ج1، ط2، صحاري للطباعة والنشر، ج1، دبي ، 1990م ، ص311 .

[46]. هاري سنت جون فلبي (1885– 1960م): يدعى الحاج عبد الله فيلبي ، مستشرق وكاتب بريطاني ، ولد في سيلان ، وتعلم في بريطانيا ، خدم حكومة بلاده في الهند ، دخل الرياض عام 1917م ، عمل مستشار لحكومة العراق عام1920م ، أعلن دخوله الإسلام عام 1930م ، توفي في بيروت عام1960م. ينظر : سحر عباس الجبوري ، جون فلبي ودوره السياسي في العراق والجزيرة العربية (1885–1960م) ، الدار العربية للموسوعات بيروت ، 2018م ؛ أحمد العرامي ، دور بريطانيا في الصراع الهاشمي – السعودي في الحجاز 1908– 1925م ، مجلة الأندلس ، العدد7 ، مج11 ، بيروت ، 2015م ، ص263.

[47]. توفيق السويدي ، المصدر السابق ، ص١٢١– 123.

[48]. محمد هاشم خويطر ، معاهدة مكة عام 1926م وأثرها في السياسة الخارجية تجاه عسير ، مجلة كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 66 ، بغداد ، 2010م ، ص 450 .

(49). غلوب باشا ، المصدر السابق ، ص١٤٣ .

(50). خير الدين الزركلي ، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز ، ط5 ، دار العلم للملايين، ج2، بيروت ، 1992م ، ص٥١٤ – ٥١٥ .

(51). وقع على معاهدة عام 1930م كل من نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي ، وفرنسيس همفريز المندوب السامي البريطاني في العراق ، وقد تقرر أن تعلن بنود المعاهدة في كل من لندن وبغداد في 1930/7/18م . للمزيد عن المعاهدة وبنودها ، ينظر : عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ط5 ، دار الكتاب ، بيروت ،1982م ، ص205– 274 ؛ فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية – البريطانية وأثرها في السياسة العرقية (1922–1948) ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، 1977م ، ص243– 346 .

(52). عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات.. ، ص205– 274 .

(53). محمود علي الداود وآخرون ، الهوية العراقية للكويت ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1990م ، ص59 .

(54). م. م. ن. الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة 1930م ، ص968 .

(55). أمين الريحاني ، فيصل الأول (رحلات وتاريخ) ، مطبعة صادر ، بيروت ، 1934م ، ص ١٦٨– 169 .

(56). المصدر نفسه ، ص 169 .

(57). محمد هاشم خويطر ، معاهدة مكة عام 1926م وأثرها في السياسة الخارجية تجاه عسير ، مجلة كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 66 ، بغداد ، 2010م ، ص450 .

(58). عرفات عبد الخبير الرميمة ، تاريخ اليمن السياسي الحديث والمعاصر ، د. ن ، د. م ، 2023م ، ص27– 28 .

(59). سيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث (اليمن والإمام يحيى 1904–1948م)، ط4، دار الأمين للنشر ، القاهرة ، 1993م ، ص337– 338 .

(60). مجموعة من المؤلفين السوفييت ، تاريخ اليمن المعاصر1917–1982م ، تر: محمد علي البحر، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1990م ، ص18 .

(61). عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات.. ، ج3 ، ص109 – 110 .

(62). أمين سعيد ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٢٤٩ .

(63). مجموعة مؤلفين ، المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبد العزيز آل سعود ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، 1985م ، ص11– 12 .

(64). أمين سعيد ، المصدر السابق ، ج٢، ص250 .

(65). عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات .. ، ج٣ ، ص 105 .

(66). طه الهاشمي (1888–1961م): ولد في بغداد ، درس في المدرسة الحربية في استانبول ، انتمى في عام1913م إلى جمعية العهد القومية العربية ، تولى العديد من المناصب العسكرية والسياسية ، ففي عام1923م عين رئيسًا لأركان حرب الجيش العراقي ، وانتخب في عام1937م نائباً عن بغداد ، وتولى وزارة الدفاع العراقية في عهد الملك غازي في ثلاث وزارات شكلها نوري السعيد بين (1938–1939م) ، كما تولى رئاسة الوزراء في 1941/2/1م واستمرت حكومته شهرين فقط ، في عام 1951م أسس حزبًا معارضًا عرف بالجبهة الشعبية المتحدة . ينظر: يحيى كاظم حمود المعموري ، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام 1958م ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية ،

ابن رشد ، جامعة بغداد ، 1989م ؛ عقيل الناصري ، الجيش والسلطة في العراق الملكي (1921– 1958) ، دار الحصاد للنشر والتوزيع ، دمشق ، 2000م ، ص209– 220 .

(67). جلال الأورفة لي ، الدبلوماسية العراقية والاتحاد العربي ، مطبعة النجاح ، ج1، بغداد ، 1933م، ص353–354.

(68). عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات .. ، ج3 ، ص110– 111 .

(69).المصدر نفسه ، ص111– 113.

(70). سيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن ..، ص574 – 575 .

(71). أمين سعيد ، المصدر السابق ، مج٢ ، ص ٢٤٢.

(72). مجموعة مؤلفين ، المؤتمر الدولي..، ص158 .

(73). المصدر نفسه ، ص157.

(74). أحمد طربين ، الوحدة العربية 1916–1945م ، معهد البحوث والدراسات العربية العليا ، القاهرة ، 1959م ، ص١١٦ .

(75). مجموعة مؤلفين ، المؤتمر الدولي .. ، ص159.

(76). م. م. ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1945م ، الجلسة الثانية ، 23 تشرين الأول 1945م ، ص16 .

(77). أحمد طربين ، المصدر السابق ، ص ١١٧ .

مصادر البحث

أولًا: محاضر جلسات مجلس النواب العراقي

1. م. م. ن ، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة 1925م ، الجلسة الثالثة والعشرون ، 5 أيلول 1925م .
2. م. م. ن ، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة 1926م ، الجلسة السادسة عشرة ، في 1 شباط 1926م .
3. م. م. ن ، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع غير الاعتيادي الأول لسنة 1926م .
4. م. م. ن ، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1926م ، الجلسة الثلاثون ، 5 نيسان 1926م .
5. م. م. ن ، الدورة الانتخابية الأولى ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1927م ، الجلسة الأولى ، 19 أيار 1928م .
6. م. م. ن. الدورة الانتخابية الثالثة ، الاجتماع الاعتيادي الأول لسنة 1930م .
7. م. م. ن ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1945م ، الجلسة الثانية ، 23 تشرين الأول 1945م .

ثانيًا: الرسائل والاطاريح الجامعية

1. أحمد بن يحيى آل فائع، ضم الحجاز في عهد الملك عبد العزيز (1332–1344هـ/1914–1925م) دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود ، 2007م .

2. زاير نافع الفهد ، توفيق السويدي ودوره في السياسة العراقية (1945–1958م)، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة البصرة ، 1990م.
3. سامي عبد الحسين ثجيل، صبيح نشأت ودوره السياسي في العراق ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، 1999م ،.
4. سعيد شخير سوادي الهاشمي ، ناجي السويدي ودوره في السياسة العراقية (1921–1942م)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة بغداد ، 1990م.
5. عبد العال وحيد عبود العيساوي ، الغزوات الوهابية على العراق في سنوات الانتداب البريطاني 1920–1932م (دراسة تاريخية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الكوفة ، 2008م.
6. عدنان سامي نذير ، سعيد الحاج ثابت نشاطه الوطني والقومي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2000م .
7. عدي محسن غافل الهاشمي ، كينهان كورنواليس ودوره السياسي في العراق حتى عام 1945م ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2000م .
8. عكاب يوسف عليوي ، حكمت سليمان ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1964م ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ، 2005م .
9. نور هاشم الغزي ، أحمد الشيخ داوود ودوره السياسي في العراق (1871 – 1948) ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية ، جامعة ذي قار ، 2018م.
10. يحيى كاظم حمود المعموري ، طه الهاشمي ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام 1958م ، رسالة ماجستير(غير منشورة) ، كلية التربية ، ابن رشد ، جامعة بغداد ، 1989م.

ثالثًا: كتب المذكرات الشخصية

1. أمين ساعاتي ، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية (التسويات العادلة)، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 1991م .
2. توفيق السويدي ، مذكراتي (نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية) ط2، دار الحكمة للطباعة، لندن ، ١٩٦٩م .
3. غلوب باشا ، مذكرات (حرب في الصحراء)، تر: عطية الظفيري، دار قرطاس للنشر والتوزيع ، الكويت ، 2001م .

رابعًا: البحوث والمقالات

1. أحمد العرامي ، دور بريطانيا في الصراع الهاشمي – السعودي في الحجاز 1908–1925م ، مجلة الأندلس ، العدد7 ، مج11 ، بيروت ، 2015م .
2. عبد الله كاظم عبد العوادي وعصام نجم الشاوي ، غلوب باشا ودوره في قمع حركة مايس عام 1941م في العراق ، مجلة كلية التربية ، جامعة واسط ، مج 1، العدد4 ، 2016م .
3. فهد امسلم زغير ، بهاء الدين نوري الشيرواني حياته ودوره العسكري والسياسي في العراق 1897– 1960م ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية ، مج1، العدد2، بغداد ، 2021م .

4. محمد هاشم خويطر ، معاهدة مكة عام 1926م وأثرها في السياسة الخارجية تجاه عسير ، مجلة كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، العدد 66 ، بغداد ، 2010م .
5. مدونة الدكتور إبراهيم خليل العلاف ، سعيد الحاج ثابت ودوره الوطني والقومي والإسلامي 1883-1941م، الموقع الإلكتروني https : www.allafblogspot.com .
خامسًا : الكتب العربية والمعربة
1. أحمد طربين ، الوحدة العربية 1916-1945م ، معهد البحوث والدراسات العربية العليا ، القاهرة ، 1959م .
2. أمين الريحاني ، تاريخ نجد الحديث، ط6، دار الجيل للطباعة، بيروت، 1988م .
3. _____ ، فيصل الأول (رحلات وتاريخ) ، مطبعة صادر ، بيروت ، 1934م .
4. أمين سعيد ، تاريخ الدولة السعودية ، دار الكاتب العربي ، مج٢، بيروت ، 1964م .
5. جلال الأورفة لي ، الدبلوماسية العراقية والاتحاد العربي ، مطبعة النجاح ، ج1 ، بغداد ، 1933م .
6. خير الدين الزركلي ، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز ، ط5 ، دار العلم للملايين، ج2، بيروت ، 1992م .
7. سامي عبد الحافظ القيسي ، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي 1922-1936م ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2013م .
8. سحر عباس الجبوري ، جون فلبي ودوره السياسي في العراق والجزيرة العربية (1885-1960م) ، الدار العربية للموسوعات بيروت ، 2018م .
9. سعاد رؤوف شير محمد ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية 1932- 1945م ، مطبعة اليقظة العربية ، بغداد ، 1988م.
10. سيد مصطفى سالم ، تكوين اليمن الحديث (اليمن والإمام يحيى 1904-1948م)، ط4، دار الأمين للنشر ، القاهرة ، 1993م .
11. صبري فالح الحمدي ، بيرسي كوكس (والسياسة البريطانية في الخليج العربي 1915-1923م)، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت، 2016م .
12. عبد الرزاق أحمد النصيري ، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1932م ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1988م .
13. عبد الرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ، ط5 ، دار الكتاب ، بيروت ، 1982م .
14. _____ ، تاريخ الوزارات العراقية ، ط1، مطبعة العرفان للطباعة والنشر، ج٢، ج3 ، ج4، صيدا ، 1953م .
15. عرفات عبد الخبير الرميمة ، تاريخ اليمن السياسي الحديث والمعاصر ، د. ن ، د. م ، 2023م .
16. عقيل الناصري ، الجيش والسلطة في العراق الملكي (1921-1958) ، دار الحصاد للنشر والتوزيع ، دمشق ، 2000م .
17. فاروق صالح العمر، المعاهدات العراقية - البريطانية وأثرها في السياسة العرقية (1922-1948) ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، 1977م .

18.قيس جواد علي الغريري ، رشيد عالي الكيلاني ودوره في السياسة العراقية (1892– 1965) ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 2006م .
19.لطفي جعفر فرج عبد الله ، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1988م .
20.مجموعة من المؤلفين السوفييت ، تاريخ اليمن المعاصر1917–1982م، تر: محمد علي البحر، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1990م .
21.مجموعة مؤلفين ، المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبد العزيز آل سعود ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، 1985م .
22.محمد جميل بيهم ، الانتدابات في سورية والعراق ، مطبعة العرفان ، صيدا ، ١٩٥١م .
23.محمد عبد الفتاح اليافي ، العراق بين انقلابين ، دار المكشوف ، بيروت ، 1938م .
24.محمود علي الداود وآخرون ، الهوية العراقية للكويت ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1990م .
25.هارولد ديكسون ، الكويت وجاراتها، ج1، ط2، صحاري للطباعة والنشر ، ج1 ، دبي ، 1990م.
سادسًا : الموسوعات والمعاجم
– حسن لطيف كاظم الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ط2، شركة العارف للإعلام ، بيروت ، 2013م .
– كامل سلمان الجبوري ، معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م ، منشورات دار الكتب العلمية ، ج1، بيروت ، 2002م .